مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: النمو الاحتوائي في سورية (بناء المؤشر وتحليله للفترة 1997 – 2021)
اسم الكاتب: د. ريم محمود، د. بشرى علي، محمد فؤاد يوسف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10026
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 08:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Inclusive Growth In Syria
(Building The Indicator And Analyzing It For The Period 1997-2021)

Dr. Rime Mahmoud [*]
Dr. Bushra Ali [**]
Mohammad Fouad Yousef [***]

(Received 31 / 5 / 2024. Accepted 16 / 7 / 2024)

□ ABSTRACT □

The focus has been on inclusive growth by policy makers and institutions responsible for development and poverty alleviation, such as the Asian Development Bank and the International Monetary Fund, as most countries have included the inclusive growth index in their statistical periodicals and reports as an indicator of the inclusion of marginalized and poorest groups in the process of sustainable economic development. This research presents a framework for measuring the Syrian Inclusive Growth Index based on the indicators chosen by the Asian Development Bank and the Eurasian Economic Union during the period (1997-2021) using Principal Component Analysis (PCA).

The Inclusive Growth Index for Syria showed - After its Constructing - a noticeable decline during the period studied, As recorded negative rates during (1997-2000) and (2018-2021), which are the periods corresponding to the economic and political shocks in Syria, which reflects the extent of the structural imbalances within the Syrian economy that increased rates Poverty and inequality in income distribution. Which requires undertaking a set of structural reforms to enhance comprehensive economic growth that reduces inequality social and differences between social groups, and puts the country on a more sustainable development path.

Keywords: Composite Index of Inclusive Growth, Principal Component Analysis (PCA), Syria.

Copyright  **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Associate Professor, Department Of Finance And Banking, Faculty Of Economics, Tishreen University- Lattakia- Syria. rime_mahmoud@yahoo.fr**
[**]**Assistant Professor, Department Of Finance And Banking, Faculty Of Economics, Tartous University- Tartous- Syria. BushraAli@tartous-univ.edu.sy.**
[***]**Postgraduate Student , Department Finance And Banking, Faculty Of Economics, Tishreen University- Lattakia- Syria. mohammad.yousef@tishreen.edu.sy.**

النمو الاحتوائي في سوريّة
(بناء المؤشر وتحليله للفترة 1997-2021)

الدكتورة ريم محمود [*]
الدكتورة بشرى علي [**]
محمد فؤاد يوسف [***]

(تاريخ الإيداع 31 / 5 / 2024. قُبِل للنشر في 16 / 7 / 2024)

□ ملخّص □

انصب التّركيز على النمو الاحتوائي من قبل صنّاع السّياسات والمؤسسات المسؤولة عن التنمية وتخفيف حدة الفقر كبنك التنمية الآسيوي وصندوق النقد الدولي، إذ أدرجت معظم الدّول مؤشر النمو الاحتوائي ضمن دورياتها الإحصائيّة وتقاريرها كمؤشر ذي دلالة على شموليّة الفئات المهمّشة والأكثر فقراً في عملية التنمية الاقتصاديّة المستدامة. يقدم هذا البحث إطاراً لقياس مؤشر النمو الاحتوائي السّوري استناداً إلى المؤشرات المُختارة من قبل بنك التنمية الآسيوي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي خلال الفترة (1997-2021) باستخدام تحليل المكونات الرئيسيّة PCA.

أظهر مؤشر النمو الاحتوائي لسوريّة بعد بناءه انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة المدروسة، كما سجّل معدلات سالبة خلال (1997-2000) و(2018-2021) وهي الفترات المقابلة للصدمات الاقتصاديّة والسّياسيّة في سوريّة، مما يعكس حجم الاختلالات الهيكليّة ضمن الاقتصاد السّوري التي زادت من معدلات الفقر والتفاوت في توزيع الدّخل، الأمر الذي يتطلب إجراء جملة من الإصلاحات الهيكليّة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل الذي يقلل من عدم المساواة الاجتماعيّة والفوارق بين فئات المجتمع، ويضع البلاد على طريق تنمية أكثر استدامة.

الكلمات المفتاحيّة: المؤشر المركب للنمو الاحتوائيّ، تحليل المكونات الرئيسيّة (PCA)، سوريّة.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

[*] أستاذ مساعد – قسم العلوم المالية والمصرفية –كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–سوريّة. rime_mahmoud@yahoo.fr
[**] مدرّس – قسم العلوم المالية والمصرفية –كلية الاقتصاد–جامعة طرطوس–سوريّة. BushraAli@tartous-univ.edu.sy
[***] طالب دكتوراه – قسم العلوم المالية والمصرفية–كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سوريّة. mohammad.yousef@tishreen.edu.sy.

مقدمة:

برز الاهتمام بشموليّة النمو الاقتصادي في صميم غالبيّة الأدبيات والدّراسات المتعلقة بالتنمية والفقر، إذ تناول العديد من الاقتصاديين، وعلى رأسهم Kuzents (1955)، Keynes (1936)، Smith (1776)، العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل والحد من الفقر. كما أشارت العديد من الدراسات التي أجرتها الهيئات والمؤسسات الدوليّة كبنك التنمية الآسيوي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة، و UNCTAD إلى أنّ النمو الاقتصادي يُعدّ شرطاً ضرورياً دون أن يكون كافياً في حد ذاته للحد من الفقر، فضلاً عن ضعف قدرته على معالجة عدة مشكلات، منها ارتفاع معدلات البطالة وزيادة التفاوت في توزيع الدخل مثل دراسة [1]، ودراسة [2]، ودراسة [3].

في هذا السياق، أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012، أثناء المؤتمر المُقام حول (السعادة والرفاهية) إلى أهمية إنشاء "مؤشر للتنمية المستدامة، أو مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم نحو التنمية المستدامة". كما ظهرت مبادرات عدة لقياس الاحتوائية والاستدامة من خلال مراعاة المؤشرات الديموغرافيّة والاجتماعيّة والطبيعيّة والبيئيّة، ومن بينها مؤشر النمو الاحتوائي [4]. يُعدّ مفهوم النمو الاحتوائيّ مفهوماً حديثاً نسبياً، إذ أشار بنك التنمية الآسيوي إلى أنّ النمو الاحتوائيّ هو نمو شامل ومستدام يخلق الفرص الاقتصاديّة، ويوفر وصولاً أوسع إليها، حتى يتمكن جميع أفراد المجتمع من المشاركة في النمو والاستفادة منه، ويلخص المفهوم على أنّه "النمو المقترن بتكافؤ الفرص [1]. في سوريّة، أشار تقرير البنك الدّولي (2022) إلى انخفاض حجم النشاط الاقتصادي إلى النصف خلال الفترة الممتدة بين (2010-2019)، فالحرب التي تعرضت لها سوريّة منذ 2011 وحتى الآن، أدّت إلى تدهور البنية التحتيّة، وتباطؤ العجلة الاقتصاديّة، وتدهور المستوى المعيشي للأسرة، مما ساهم في ارتفاع معدلات الفقر المدقع[1]، وانخفاض فرص الوصول إلى الخدمات الصحيّة والتعليميّة بشكل كبير. إلى جانب التأثير المباشر للحرب، عانى الاقتصاد السّوري من الآثار المضاعفة لجائحة Covid-19، وحالة عدم التأكد في المنطقة ككل، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، إذ انخفض سعر صرف الليرة السوريّة[2]، وارتفع معدلي التضخم السّنوي، والتضخم بأسعار الغذاء بمقدار 90%، 97% على الترتيب في عام 2021 [5].

بناءً على ما سبق، يسعى هذا البحث إلى إعطاء صورة واضحة عن احتوائيّة النمو في الاقتصاد السوري، وإظهار العوامل المؤثرة في مكوناته، وذلك من خلال بناء مؤشر مركب للنمو الاحتوائي بالاعتماد على تحليل المكونات الرئيسيّة (Principal component analysis) باستخدام بيانات سنويّة خلال الفترة (1997-2021).

1. الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (Barnata et al., 2023) **[6]** إلى بناء مؤشر للنمو الاحتوائي لـ 86 دولة، والتركيز على التحديات المنهجيّة والشروط والاستنتاجات الخاصة بتجميع المؤشر. إذ اعتمد الباحثون في بناء مؤشر النمو الاحتوائي على المقياس الصادر من قبل (OECD) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي المكوّن من 5 أبعاد متمثلة بـ (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، بُعد عدم المساواة، البعد البيئي، وبعد الحوكمة)، باستخدام تحليل المكونات الرئيسيّة

[1] وضع مؤشر التنمية البشرية (HDI) المتوافق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سوريا في المرتبة 151 من 189 دولة في عام 2020، بانخفاض 41 درجة مقارنة بعام 2010.

[2] شهد سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار تدهوراً خلال الفترة (2011–2021)، حيث سجلت انخفاضاً بنسبة 2578% (مصرف سورية المركزي).

(Principal component analysis). إذ تمّ اختيار 21 مؤشر فرعي، بوصفها الأكثر صلة بالنمو الاحتوائي ولتوفر سلسلة زمنيّة كاملة للبيانات، إذ تمّ تجميعها وفق ثلاثة عوامل، وهي: (العامل الاقتصاديّ، عامل الظروف المعيشيّة، عامل عدم المساواة). حيث تضمن العامل الاقتصاديّ كل من (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل القومي، استهلاك الطاقة الكهربائيّة، معدل العمالة، وصافي الصادرات)، بينما تكوّن عامل الظروف المعيشيّة من (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، الحصول على خدمات المياه الصالحة للشرب، الالتحاق بالمدارس الثانوية، تغطية الخدمات الصحية الأساسية، ومؤشر الأداء اللوجستي، واشتراكات الإنترنت الثابتة ذات النطاق العريض (لكل 100 شخص)، والوصول إلى الحساب المصرفي أو خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون)؛ أمّا عامل عدم المساواة فقد تضمن (معدل توظيف الشباب إلى البالغين، معدل توظيف الإناث إلى الذكور، معدل مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة، نسبة تركيز الدخل (مؤشر جيني)، ونسبة عدد الفقراء، مؤشر الالتحاق بالمدارس الثانوية/التكافؤ بين الجنسين (GPI)، والمقاعد التي يشغلها النساء والرجال في البرلمان). خلّصت هذه الدّراسة إلى ارتفاع النمو الاحتوائي بشكل عام في الاقتصادات الأكثر تقدماً، بينما كان منخفضاً في الدّول الأقل تقدماً، كما أنّ العامل الاقتصادي كان الأكثر أهمية، تلاه عامل الظروف المعيشيّة، بينما كان عامل عدم المساواة هو الأقل أهمية.

كما هدفت دراسة (Schuhmann et al., 2022) **[7]** إلى التعرف على ماهية التنمية الاحتوائيّة، والعمل على تقديم مؤشر متعدد الأبعاد تضمن كلاً من (البعد البيئي، البعد الاقتصادي، البعد الديموغرافي، وبعد عدم المساواة) لـ 171 دولة خلال الفترة (1960–2018)، باستخدام تحليل المكونات الرئيسيّة (Principal component analysis). إذ تمّ اختيار 11 مؤشر فرعي، بوصفها الأكثر ارتباطاً ولتوفر سلسلة زمنية كافية، تمثلت بـ (الناتج المحلي الإجمالي، متوسط العمر المتوقع، إجمالي المدخرات المحلية، رأس المال البشري، معدل إنتاجية العمل، نسبة العمالة، صافي المدخرات المعدّلة، كثافة الكربون/ الناتج المحلي الإجمالي، استنزاف الموارد الطبيعيّة كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، نسبة الإعالة، ونصيب الفرد من الدخل). أشار تحليل المكونات الرئيسيّة إلى استخراج ثلاثة مكونات رئيسيّة لبناء المؤشر المركب، كما أشارت إلى ارتفاع الأهمية النسبيّة لكل من (الناتج المحلي الإجمالي، متوسط العمر المتوقع، ورأس المال البشري) إذ قدرت بحوالي (30% لكل منها)، بينما كانت الأهمية النسبية لمؤشر إجمالي المدخرات المحلية منخفضة.

أمّا دراسة (Ofori et al., 2022) **[8]:** فقد اعتمدت في بناء مؤشر النمو الاحتوائي لأفريقيا جنوب الصحراء، على طريقتين الأولى وفقاً لمؤشر صندوق النقد الدّولي، والثانية باستخدام طريقة المكونات الرئيسة (principal) component analysis باستخدام بيانات سنويّة لـ 42 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (1990-2020). إذ تمّ قياس النمو الاحتوائي باستخدام مؤشر صندوق النقد الدّولي والذي يعتمد على عنصرين هما (نمو الدخل وتوزيعه)، المُستند على المنحنى العام للتركز أو ما يسمى بالتوزيع التراكمي لمنحنيات الحراك الاجتماعي Social Mobility Curves، كما تمّ بناء المؤشر بطريقة PCA بالاستناد إلى من 12 مؤشر فرعي متمثلة: عدد الفقراء على الصعيد الدولي الذين يتقاضون (US$1.90) فأقل، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الحماية الاجتماعيّة (تصنيف فعالية مؤسسات الحماية الاجتماعيّة (1 = منخفض إلى 6 = مرتفع))، الوصول إلى الكهرباء، نسبة السكان الذين يستخدمون وقود الطهي النظيف/ إجمالي السكان، معامل جيني، الحرية الاقتصاديّة (سهولة ممارسة الأعمال التجارية)، الإنفاق الحكومي على الصحة/إجمالي الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي على التعليم /إجمالي الناتج

المحلي)، أجر العمال (نسبة مئوية من إجمالي العمالة)، القوى العاملة، معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وخلّصت الدراسة إلى استخراج ثلاثة مكونات رئيسيّة لبناء المؤشر المركب، حيث فسرت حوالي 62.5% من التباين العام.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهميّة البحث من خلال بناء مؤشر مركب للنمو الاحتوائي، والذي لم يسبق بناءه في سوريّة من قبل أيّ مؤسسة أو هيئة دوليّة، وتتبع مسار تطوّره خلال الفترة (1997-2021)، الذي يسمح للهيئات الاقتصاديّة والماليّة المعنيّة في سوريّة، بالتّعرف على مدى شموليّة الاقتصاد السّوري وتحديد نقاط ضعفه، لوضع خطط استراتيجيّة تسمح بتحقيق العدالة في توزيع الدّخل وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، كما يساعد قياس هذا المؤشر السلطات النقديّة ممثلةً بمصرف سورية المركزي، والمؤسسات الاحصائيّة المحليّة والدوليّة على إدراجه في تقاريرها الاحصائيّة الدوريّة كمؤشر ذي دلالة على شموليّة الفئات المهمّشة والأكثر فقراً في عملية التنمية الاقتصاديّة المستدامة.

مشكلة البحث:

ألقت تبعات الحرب في سورية خسائر جمّة في كافة الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والديموغرافيّة ما أثّر سلباً في النسيج الاجتماعي والاقتصادي لسوريّة، إذ نزح أكثر من نصف السكان بعد الحرب داخلياً أو حتى كلاجئين إلى الدّول المجاورة. وكنتيجة للخسائر التي طالت رأس المال المادي، والخسائر البشريّة، وتضرر المؤسسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، انكمش إجمالي الناتج المحلي في سورية بأكثر من النصف بين عامي (2010 -2021)، كما دفع الانخفاض الكبير في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي البنك الدولي إلى إعادة تصنيف سوريّة كبلد منخفض الدخل منذ عام 2018 [5]. إضافةً لآثار الحرب في سوريّة، فالمؤشرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة شهدت تدهوراً في سوريّة، متأثرةً بمجموعة متنوعة من الصّدمات، بما في ذلك العقوبات الاقتصاديّة، وجائحة كورونا، والجفاف الشديد، وتعمّق الأزمة الاقتصاديّة في لبنان وتركيا المجاورتين. علاوةً على ذلك، أدى استمرار انخفاض قيمة العملة المحليّة إلى ارتفاع معدلات التضخم، مما أدى إلى تآكل الأجور الحقيقيّة ودفع المزيد من السّكان إلى الفقر المدّقع. بناءً على ما سبق، يُمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

1-هل يمكن بناء وقياس مؤشر للنمو الاحتوائي استناداً إلى المؤشرات المُختارة من قبل بنك التنمية الآسيوي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي خلال الفترة (1997-2021) باستخدام تحليل المكونات الرئيسيّة PCA؟

2-هل يقدم المؤشر الذي تمّ بناؤه تصوراً لاحتوائيّة الاقتصاد في سوريّة خلال الفترة (1997-2021)؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى محاولة إعطاء صورة واضحة عن احتوائيّة النمو في الاقتصاد السوري، وذلك من خلال بناء مؤشر مركب للنمو الاحتوائي استناداً إلى الأبعاد الرئيسة المستخدمة من قبل بنك التنمية الآسيوي (2008)، بوصفه يشمل الأبعاد الاجتماعيّة، السياسيّة، والاقتصاديّة، ويعكس بشكل أفضل، وأكثر شمولاً وتصوراً لحالة الاقتصاد مقارنةً ببقيّة المؤشرات المُستخدمة كصندوق النقد الدّولي والمنتدى الاقتصادي العالمي؛ كما سيتم إضافة المؤشر البيئي ليعكس البُعد البيئي استناداً إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (2020). كما يسعى هذا البحث إلى رسم منحنى النمو الاحتوائي خلال الفترة (1997-2021)، وتقديم دراسة تحليليّة عن تطور مساره خلال ذات الفترة.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على منهج التحليل الإحصائي لبناء مؤشر مركب للنمو الاحتوائي بناءً على مجموعة من المتغيّرات (السياسيّة، الاجتماعيّة، البيئيّة، والاقتصاديّة) باستخدام سلسلة بيانات سنويّة خلال الفترة (1997-2021) من خلال الاعتماد على تحليل المكونات الرئيسيّة (Principal component analysis)، وذلك بهدف اختزال المؤشرات الفرعيّة المتعددة المستخدمة في قياس مؤشر النمو الاحتوائي. مع الإشارة إلى أنّ البحث قد اقتصر حالياً على الفترة (1997-2021) استناداً إلى السّلاسل الزمنيّة المتوفرة للمتغيّرات المكوّنة للمؤشر المركب وفقاً للمصادر المذكورة في الجدول (1).

1.6. تحليل المكونات الرئيسيّة (Principal component analysis):

تمّ تقديم Principal component analysis لأول مرة بواسطة Pearson عام 1901، وتمّ تطويرها بشكل مستقل بواسطة Hotelling عام 1933، إذ يُعد تحليل المكونات الرئيسيّة أسلوباً رياضياً يستند على أساس تحويل مجموعة من المؤشرات الفرعيّة المرتبطة مع بعضها البعض إلى مجموعة جديدة من المؤشرات المتعامدة (غير المترابطة) يُطلق عليها اسم المكونات (العوامل) الرئيسة باستخدام مصفوفة التّغاير الخاصة بها. ويتم استخراج المكونات وفق المعادلة التالية [9]:

$$PC_i = \sum_{i=1}^{p} a_{ji} X_j \quad \dots (1)$$

حيث إنّ:

PC_i : المكون الرئيس (i)، X_j: المتغيّر (j)، a_{ji}: معامل المتغيّر (j) للمكون (i) والذي يشير إلى قيم الأشعة المميزة a_i المرافقة للجذور الكامنة للمصفوفة المختارة.

2.6.شروط استخدام تحليل المكونات الرئيسيّة (PCA):

هناك عدة فرضيات يجب التحقق منها قبل استخدام تحليل المكونات الرئيسيّةPCA ، وهي:

1- حجم العينة المناسب للتحليل: للتأكد من مدى ملاءمة حجم العينة، يتم استخدام اختبارKaiser-Meyer–Olkin المُقترح من قبل Kaiser (1960,1974)، وهو معيار يقيس مدى صغر حجم معاملات الارتباط الجزئيّة مقارنة بمعاملات الارتباط الأساسيّة (المزدوجة بين متغيّرين). إذ أشار Kaiser (1974) إلى أنّ قيمة الاختبار (KMO) يجب ألّا تقل عن 50%، حتى يتم قبول مصفوفة معاملات الارتباط البينيّة [10].

2- الرسم البياني (Cattle,1966): لتحديد عدد المكونات الرئيسة، يتم استخدام المقياس المُقترح من قبل (1966) Cattle، إذ يقوم على أساس رسم بياني يمثّل علاقة عدد المكونات الرئيسة والجذور الكامنة، ويتم استخراج المكونات التي تزيد عن الواحد الصحيح ويكون فيه الرسم البياني مقوساً، بينما يتم رفض بقية المكونات التي تقل عن الواحد الصحيح ويصبح فيها الرسم البياني على شكل مستقيم [9].

3- مصفوفة الارتباط بين المتغيّرات: أشار Green et al. (2015) إلى ضرورة ارتباط المتغيّر مع أحد المتغيّرات (على الأقل) بقيمة لا تقل عن 30% ضمن المصفوفة [11].

4- اختبار Bartlett's: يتم تطبيقه لقياس التجانس وللتحقق من معنويّة الارتباطات ضمن المصفوفة، إذ ينص الفرض الصفري على أنّ (مصفوفة معاملات الارتباط الأصليّة تساوي مصفوفة الوحدة) والتي تشير إلى أنّ كافة معاملات الارتباط بين المتغيّرات تساوي الصفر، بينما يشير الفرض البديل إلى أنّ (مصفوفة معاملات الارتباط الأصليّة مغايرة عن مصفوفة الوحدة) [12].

3.6. خطوات بناء المؤشر المركب:

تمّ الاعتماد على منهجيّة (ADB's FIGI approach) في بناء المؤشر المركب للنمو الاحتوائي، وفق الخطوات التالية:

– **اختيار المؤشرات الفرعيّة Sub-indicators:** تمّ اختيار الأبعاد الرئيسة المستخدمة من قبل بنك التنمية الآسيوي لبناء المؤشر، بوصفه يشمل الأبعاد الاجتماعيّة، السياسيّة، والاقتصاديّة، ويعكس بشكل أفضل، وأكثر شمولاً وتصوراً لحالة الاقتصاد. كما تمّ إضافة المؤشر البيئي ليعكس البُعد البيئي استناداً إلى بناء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي 2020 لهذا المؤشر، كما هو موضح في الجدول (1):

الجدول (1): مكونات مؤشر النمو الاحتوائي

المؤشر الرئيس	المؤشر الفرعي	مصدر البيانات
الفقر وعدم المساواة		
الفقر **العيني والتفاوت في توزيع الدخل**	متوسط عدد سنوات الدراسة (للبالغين والشباب)	المكتب المركزي للإحصاء
	دليل التنمية البشرية	تقارير التنمية البشريّة/ برنامج الأمم المتحدة
	دليل الفوارق بين الجنسين	تقارير التنمية البشريّة/ برنامج الأمم المتحدة
نمو مرتفع ومستدام لخلق وظائف منتجة وفرص اقتصادية		
النمو الاقتصادي والعمالة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	المكتب المركزي للإحصاء
	معدل البطالة	مصرف سوريّة المركزي
	نسبة الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص لكل 100 عامل بأجر (إجمالي العاملين)	المكتب المركزي للإحصاء
	الانفتاح التجاري	المكتب المركزي للإحصاء
البنية التحتية الرئيسيّة	متوسط استهلاك الكهرباء للفرد (kilowatt/hours)	قاعدة بيانات البنك الدولي
	نسبة الطرق المعبدة (مئوية من إجمالي الطرق)	المكتب المركزي للإحصاء
	عدد مشتركي الهواتف النقالة لكل 100 شخص	المكتب المركزي للإحصاء
الاحتواء الاجتماعي للتأكيد على تكافؤ الفرص		
الحصول على التعليم والصحة	نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الانفاق الحكومي	المكتب المركزي للإحصاء
	نسبة الانفاق على الصحة من إجمالي الانفاق الحكومي	المكتب المركزي للإحصاء
الحصول على منافع وخدمات البنية الأساسيّة	نسبة السكان المستخدمين لمصادر مياه شرب محسنة	قاعدة بيانات البنك الدولي
	نسبة السكان المستخدمين لمصادر صرف صحي محسنة	تقارير منظمة الصحة العالميّة
المساواة بين	المساواة النوعية في الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي	المكتب المركزي للإحصاء

الجنسين وتكافؤ الفرص	التكافؤ النوعي في المشاركة في قوة العمل	قاعدة بيانات البنك الدولي
	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان	المكتب المركزي للإحصاء
شبكات الأمان الاجتماعي		
الحماية الاجتماعيّة وتصنيف العمالة		تقارير منظمة العمل الدوليّة
الإنفاق الحكومي على الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعيّة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي		وزارة الماليّة السّوريّة
المؤسسات والحوكمة الجيدة		
إبداء الرأي والمساءلة		مؤشرات الحوكمة العالمية
ضبط الفساد		مؤشرات الحوكمة العالمية
الاستقرار السياسي وغياب العنف		مؤشرات الحوكمة العالمية
سيادة القانون		مؤشرات الحوكمة العالمية
مؤشر بيئي		
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (حصة الفرد)		قاعدة بيانات البنك الدولي

Source: Prepared by the authors from Asian Development Bank

- **التّطبيع (المعايرة) Normalization**: يتم من خلالها توحيد مقاييس المؤشرات الفرعيّة المكونة للمؤشر المركب، باستخدام إحدى الطرق مثل (الترتيب Ranking، والمعياريّة Standardization) التي تأخذ بعين الاعتبار خصائص البيانات وأهداف المؤشر المركب. تجدر الإشارة إلى أنّ التحليل باستخدام طريقة المكونات الرئيسة يقوم بتطبيع المتغيّرات من تلقاء نفسه قبل إدخالها في التحليل، وبالتالي عند استخدام التحليل باستخدام طريقة المكونات الرئيسة ليس هناك حاجة لتطبيع المؤشرات الفرعية في خطوة منفصلة.

- **الأوزان التّرجيحيّة Weighting**: يتم من خلالها تجميع الأبعاد المختلفة في مؤشر مركب واحد يحتوي على أكبر قدر من المعلومات، وتوجد العديد من الطرق لتقدير الأوزان. في البحث الحالي، سيتمّ استخدام طريقة المركبات الرئيسة (Principal component analysis)، وفق ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: فحص مصفوفة الارتباط والتأكد من ملاءمتها لعملية التحليل، **المرحلة الثانية:** اختيار العدد المناسب للمركبات الأساسيّة، بحيث يجب أنّ تتوفر ثلاثة شروط للعامل أو المركبة المختارة، وهي كما يلي: 1-تملك قيمة ذاتيّة (الجذر الكامن) أكبر من واحد، 2-المساهمة الفرديّة (نسبة التباين) لكل عامل يجب أنّ تكون أكبر من 10%، 3-المساهمة الكليّة (نسبة التباين التجميعي) لجميع العوامل يجب أنّ تكون أكبر من 60%، **المرحلة الثالثة:** الحصول على الأوزان النسبيّة من خلال مصفوفة التشبعات بعد التدوير، إذ سيتمّ حساب مربع تشبع كل مؤشر فرعي على العامل الممثل له، ثم سيتمّ معايرة هذه التشبعات حتى يكون مجموعها مساوٍ للواحد.

-**التّجميع Aggregation**: ترتبط بمرحلة وضع الاوزان الترجيحيّة، والتي يتم من خلالها بناء المؤشر المركب بشكل فعلي.

-العرض البياني للمؤشر.

2. التأصيل النظري:

7-1. نشأة النمو الاحتوائي:

احتلت قضية الحد من الفقر والتخفيف منه أولويّة رئيسة لدى الباحثين الاقتصاديين ومتخذي القرار وصنّاع السياسات. إذ أثارت العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر والتفاوت في توزيع الدّخل جدلاً واسع النطاق ضمن الأدبيات النظرية والدّراسات التجريبيّة. فمع بداية النصف الثاني من القرن العشرين انتشر الاعتقاد بأن مخرجات النمو الاقتصادي تلبي احتياجات الأغنياء أكثر من الفقراء، كما أنّ النمو لاسيما في مراحله الأولى يسبب زيادة في التفاوت بالدخل، وهذا ما يطلق عليه باسم منحنى Kuznets، نسبةً إلى الاقتصادي Simon Kuznets ونظريته الشهيرة حول العلاقة بين النمو والفقر. إذ أشار الاقتصادي Kuzents (1955) إلى أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة يؤدي إلى ارتفاع مستوى التفاوت في توزيع الدخل إلى أن يصل لحد معين يطلق عليه عتبة الدّخل ثم يبدأ هذا التفاوت في الانخفاض [13]. ودعمت هذه الفرضيّة العديد من الدّراسات الاقتصاديّة، منها دراسة Ranieri et al [14]، ودراسة Ravallion [15]. في حين أظهرت الدراسات التي أجراها العديد من خبراء المؤسسات والهيئات الدّولية كبنك التنمية الآسيوي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة، أنّ العدالة في توزيع الثروة مفيدة للاقتصاد، وعدم المساواة تعيق النمو الاقتصادي المستدام مثل دراسة Sugden [1]، ودراسة Anand et al [2]، ودراسةCingano [3]. في هذا السّياق، ظهرت مدرستان اقتصاديتان، المدرسة الأولى أُطلق عليها مدرسة النمو المناصر (المحابي) للفقراء (Pro-poor growth)، التي تعود جذورها إلى عام 1974، إذ يعد البحث الذي أجراه Chenery & Ahluwalia, 1974 لصالح البنك الدّولي بعنوان إعادة التوزيع والنمو (Redistribution with Growth) حجر الأساس لمدرسة النمو المناصر (المحابي) للفقراء، ويعد (Chenery & Ahluwalia, 1974; Weeks, 2000; White & Anderson, 2001) من أبرز روادها. أمّا المدرسة الثانية، فقد أُطلق عليها مدرسة النمو الاحتوائي (Inclusive growth)، التي تعود جذورها إلى عام 2000، ومن أبرز روادها (Kakwani & Pernia, 2000; Habito, 2009; Klasen, 2010) حيث استُخدم مصطلح "الاحتوائي" لأول مرة من قبل دراسة Kakwani & Pernia (2000) في وصف النمو الداعم للفقراء [16].

اقترحت دراسة Kakwani & Pernia (2000) تعريفاً للنمو الداعم للفقراء يتعلق باستفادة الفقراء أكثر من الأغنياء، ويجمع بين الاهتمام بالحد من الفقر وكيفية تأثير عدم المساواة في ذلك الأخير؛ إذ يأخذ في الاعتبار هذا التّعريف مدى تأثير النمو في الفقر، سواء عندما ينفصل النمو عن التغيّرات في توزيع الدخل (تأثير النمو المباشر)، أوعندما يكون مصحوباً بتغييرات في توزيع الدخل (تأثير عدم المساواة). وعليه، كلما زاد نمو إعادة التوزيع، أي كلما زاد تأثير عدم المساواة، كلما كان النمو لصالح الفقراء [16]. في هذا السياق، تتالت الدراسات مثل White and Anderson (2001)، Ravallion (2001)، Dollar and Kraay (2002)، Bourguignon (2003)، التي أشارت نتائجها إلى أنّ وتيرة النمو المرتفعة على مدى فترات زمنية طويلة تعد عاملاً ضرورياً، وغالباً ما يكون العامل الرئيس الذي يساهم في الحد من الفقر [17].

نتيجةً لتركيز الدّراسات السّابقة خلال تلك الفترة على الخيارات المتاحة لتحسين دخل الفرد وإمكانيات استهلاكه، والإجراءات الأساسيّة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل. يُلاحظ أنّها قد أهملت العديد من الأبعاد غير المتعلقة بالدخل، والتي تشكل أهمية نسبيّة لتصور الفرد حول الرضا عن

المعيشة، بالرغم من الاختلافات بين البلدان لجهة مستويات دخل الفرد والبيئات المؤسسيّة. إذ يمكن أن تؤثر – على سبيل المثال–الحالة الصحيّة والتعليميّة وظروف العمل وجوانب الحياة الأخرى على الرفاهيّة الشخصيّة أكثر من تأثير الدخل [18]. حيث أشارت منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة عام 2014 إلى أنّ الصحة الجيدة تؤدي إلى تحسين الرفاهيّة الشخصيّة، بوصفها شرطاً مسبقاً للمشاركة في سوق العمل والاستفادة من العلاقات الاجتماعيّة. بالمثل، فإنّ الاندماج الجيد في سوق العمل يوفر شعوراً بالإنجاز ويساهم في الرضا عن المعيشة، وعليه فإن إجراءات السّياسات الدّاعمة للنمو القادرة على تحقيق تحسين في النتائج على هذه الأبعاد كافة، فضلاً عن رفع مستويات المعيشة الماديّة، من شأنها أن تسهم في تعزيز الأداء الاقتصادي ورفاهية الفرد [19].

وبالتالي، فإنّ الحاجة لتحقيق نمواً شاملاً يتعامل مع فكرة أنّ النمو الاقتصادي مهم ولكنه غير كافٍ لتوليد تحسينات مستدامة في الرفاهيّة، ما لم يتم تقاسم فوائد النمو بشكل عادل بين الأفراد والفئات الاجتماعيّة. شكّلت الدافع الأساسي للعديد من الباحثين الاقتصاديين والمؤسسات والهيئات الدوليّة لإيجاد مؤشراً متعدد الأبعاد يركز على العدالة وتكافؤ الفرص، والحماية في تحولات السوق والتوظيف، والمتغيّرات الديموغرافيّة والاجتماعيّة في وقتٍ واحد، وليس واحداً تلو الآخر، والذي أُطلق عليه مؤشر النمو الاحتوائي.

7-2. مفهوم النمو الاحتوائي:

سعت العديد من المؤسسات والهيئات الدوليّة لتحديد تعريف دقيق لمصطلح النمو الاحتوائي، منها:

البنك الدولي World Bank: يشير نهج البنك الدولي، إلى أن وتيرة النمو الاقتصادي السريعة تعد ضروريّة للحد من الفقر المدقع، وليكون هذا النمو مستداماً في الأجل الطويل، فلابد أنّ يكون واسع النطاق عبر القطاعات، ويشمل جزءاً كبيراً من القوى العاملة في أي بلد. بمعنى آخر، يجب أنّ يكون هناك صلة مباشرة بين المدخلات الكليّة والجزئيّة للنمو. من هذا المنظور، يركز النمو الاحتوائي على العمالة المنتجة، وليس على العمالة في حد ذاتها، أو إعادة توزيع الدخل. إضافةً لما سبق، يتبنى نهج البنك الدولي منظوراً طويل الأجل يهتم بالنمو المستدام، إذ تشير الاحتوائية إلى تكافؤ الفرص من حيث الوصول إلى الأسواق والموارد والبيئة التنظيميّة غير المتحيزة للشركات والأفراد [20].

بنك التنمية الآسيوي (ADB): يوصف النمو بالاحتوائيّة عندما يحقق: (1) السماح بمشاركة ومساهمة جميع أفراد المجتمع، مع التركيز بشكل خاص على قدرة الفقراء والمحرومين على المشاركة في النمو (الجانب "غير التمييزي" من النمو)، وهو ما يعني التركيز على عملية النمو؛ (2) يرتبط بانخفاض عدم المساواة في أبعاد الرفاه غير المرتبطة بالدخل، والتي لها أهمية خاصة لتعزيز الفرص الاقتصاديّة، بما في ذلك التعليم والصحة والتغذية والتكامل الاجتماعي (الجانب الذي يقلل من الحرمان في النمو الاحتوائي)، وهو ما يعني ضمناً التركيز على نتائج النمو [1].

النتائج والمناقشة:

1.8. نتائج اختبارات KMO and Bartlett's:

يُلاحظ من نتائج الجدول رقم (2)، أنّ قيمة **KMO Test** قد بلغت 0.534 وهي تقع ضمن المدى ($0 \leq KMO \leq 1$)، وهي أكبر من القيمة الدُنيا للاختبار (0.5)، الأمر الذي يشير إلى كفاية حجم العينة وإمكانيّة استخدام تحليل المكونات الرئيسيّة. إضافةً لما سبق، تشير نتائج **Bartlett's Test** إلى رفض الفرض الصفري (مصفوفة معاملات الارتباط الأصليّة تساوي مصفوفة الوحدة) والتي تشير إلى أنّ كافة معاملات الارتباط بين المتغيّرات تساوي الصفر، وقبول الفرض البديل الذي يشير إلى أنّ (مصفوفة معاملات الارتباط الأصليّة مغايرة عن مصفوفة الوحدة)؛ إذ

كانت القيمة الاحتمالية لاختبار **Bartlett's** (0.000) مما يدل على معنويته، وبناءً على ما سبق، يمكن استخدام تحليل المكونات الرئيسيّة.

الجدول رقم (2): KMO and Bartlett's Test

.534	Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	
1005.168	Approx. Chi-Square	Bartlett's Test of Sphericity
276	df	
.000	Sig.	

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات SPSS25

2.8. نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيّرات Correlation Matrix:

تشير نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيّرات (ملحق رقم 1) إلى وجود تباين مشترك بين كافة المتغيّرات، إذ كانت قيمة معاملات الارتباط بين معظم المتغيّرات تزيد عن 0.30، وبالتالي فإنّ بيانات البحث ملائمة لإجراء التحليل باستخدام المكونات الرئيسة.

3.8. نتائج التباينات المشتركة (الشيوع) Communalities:

تنحصر قيم الشيوع بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت القيمة من الواحد دل ذلك على جودة المتغيّر في تمثيل الصفة المقاسة [11]. يُلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (3)، أنّ قيم الشيوع قد تراوحت بين 0.722 (دليل التنمية البشريّة) و0.985 (المساواة النوعية في الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي).

الجدول رقم (3): Communalities

Extraction	Initial	
.914	1.000	متوسط سنوات الدراسة
.861	1.000	دليل الفوارق بين الجنسين
.962	1.000	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
.880	1.000	البطالة (بالمئة)
.856	1.000	نسبة الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص لكل 100 عامل بأجر (اجمالي العاملين)
.869	1.000	الانفتاح التجاري
.943	1.000	متوسط استهلاك الكهرباء للفرد (kilowatt/hours)
.776	1.000	نسبة الطرق المعبدة (مئوية من إجمالي الطرق)
.982	1.000	عدد مشتركي الهواتف النقالة لكل 100 شخص
.755	1.000	نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الانفاق الحكومي
.890	1.000	نسبة الانفاق على الصحة من إجمالي الانفاق الحكومي
.900	1.000	نسبة السكان المستخدمين لمصادر مياه شرب محسنة (إجمالي عدد السكان)
.943	1.000	نسبة السكان المستخدمين لمصادر صرف صحي محسنة (إجمالي عدد السكان)
.985	1.000	المساواة النوعية في الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي
.881	1.000	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان
.751	1.000	الحماية الاجتماعيّة وتصنيف العمالة

نسبة الإنفاق على الضمان والرعاية الاجتماعيّة من إجمالي الانفاق الحكومي	1.000	.875
إبداء الرأي والمساءلة	1.000	.848
ضبط الفساد	1.000	.832
الاستقرار السياسي وغياب العنف	1.000	.957
سيادة القانون	1.000	.908
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (حصة الفرد)	1.000	.951
دليل التنمية البشرية	1.000	.722
التكافؤ النوعي في المشاركة في قوة العمل	1.000	.862

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات SPSS25

4.8. نتائج Total Variance Explained[3]:

يمثل الجدول رقم (4) تحليل التباين المفسر Total Variance Explained، إذ تشير النتائج إلى استخراج أربعة (4) مكونات رئيسة، وهي العوامل التي حققت شروط التحليل باستخدام المركبات الرئيسة المتمثلة بـ (1-تملك قيمة ذاتيّة (الجذر الكامن) أكبر من الواحد، 2-المساهمة الفرديّة (نسبة التباين) لكل عامل يجب أنّ تكون أكبر من 10%، 3-المساهمة الكليّة (نسبة التباين التجميعي) لجميع العوامل يجب أنّ تكون أكبر من 60%).

من خلال نتائج التباين المفسر نجد أنّ العامل الأوّل استطاع أنّ يفسر ما نسبته 41.207% من مجموع التباين الكلي بجذر كامن قدره 9.890، أمّا العامل الثّاني فقد استطاع أنّ يفسر ما نسبته 16.279% من مجموع التباين الكلي بجذر كامن قدره 3.907، والعامل الثّالث فقد استطاع أنّ يفسر ما نسبته 15.334% من مجموع التباين الكلي بجذر كامن قدره 3.680، بينما استطاع العامل الرّابع أنّ يفسر ما نسبته 15.110% من مجموع التباين الكلي بجذر كامن قدره 3.626. كما يُلاحظ من الجدول (4) أنّ قيمة تفسير العامل الأوّل والثّاني قد انخفضت بعد عملية التدوير (Rotation)، أمّا العامل الثّالث والرّابع قد ارتفعت، وأنّ العوامل الأربعة قد استطاعت تفسير 87.930% من التّباين الكلي لبيانات البحث وهي قيمة مقبولة، والجدير بالذكر أنّ النسبة الإجمالية لتفسير التباين متساوية قبل وبعد التدوير.

الجدول رقم (4): Total Variance Explained

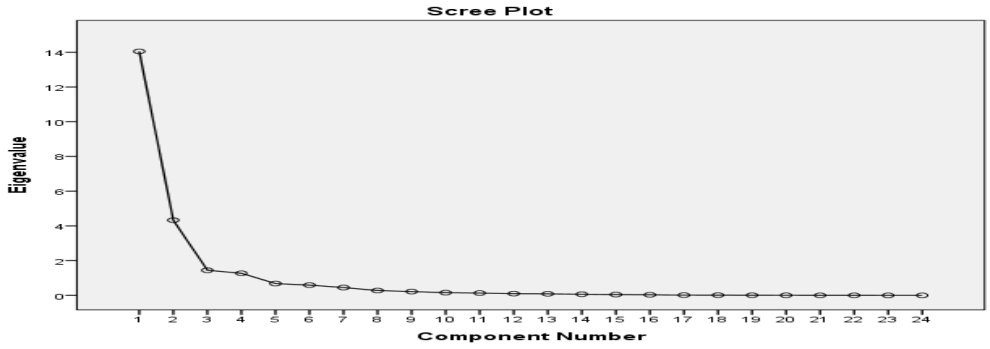
Rotation Sums of Squared Loadings			Extraction Sums of Squared Loadings			Initial Eigenvalues			
Cumulative %	% of Variance	Total	Cumulative %	% of Variance	Total	Cumulative %	% of Variance	Total	Component
41.207	**41.207**	**9.890**	**58.547**	**58.547**	**14.051**	**58.547**	**58.547**	**14.051**	**1**
57.486	**16.279**	**3.907**	**76.595**	**18.048**	**4.331**	**76.595**	**18.048**	**4.331**	**2**
72.820	**15.334**	**3.680**	**82.620**	**6.025**	**1.446**	**82.620**	**6.025**	**1.446**	**3**
87.930	**15.110**	**3.626**	**87.930**	**5.310**	**1.274**	**87.930**	**5.310**	**1.274**	**4**

5.8. نتائج الرسم البياني Scree Plot:

يبيّن الشكل البياني قيم الجذور الكامنة لكل عامل على محور التراتيب، ورقم المكون على محور الفواصل، حيث يُلاحظ أنّ المكونات الأربعة المستخلصة تشكل منحنى بياني، أما المكونات غير المستخلصة تظهر في شكل مستقيم.

الشكل رقم (1): الرسم البياني Scree Plot

[3] تمّ عرض نتائج المركبات (1-2-3-4) التي تحقق شروط تحليل المركبات الرئيسية، والجدول كامل موجود عند الطلب.



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات SPSS25

6.8. نتائج مصفوفة التحميلات المعنويّة المستخلصة بعد التدوير Rotated Component Matrixa:

يوضح الجدول رقم (5) مصفوفة العوامل بعد التدوير باستخدام معيار أكبر تباين (Varimax avec normalization Kaiser)، والذي يبين تشبع كل متغيّر على أيّ عامل، وفق ما يلي:

العامل الأوّل: يُعد من أهم العوامل إذ يضم أغلب الأبعاد الفرعيّة الخاصة بالنمو الاحتوائي، والتي تمثلت بـ (الفقر وعدم المساواة، النمو الاقتصادي والعمالة، الحصول على التعليم والصحة)، والأبعاد الرئيسة المتمثلة بالمؤسسات والحوكمة الجيدة، والبعد البيئي، واستطاع أن يفسر هذا العامل ما نسبته 41.207% من مجموع التباين الكلي، وتشبعت فيه 10 مؤشرات فرعيّة. **العامل الثّاني:** يُعد هذا العامل أقل أهمية بالنسبة إلى العامل الأوّل، حيث شمل بعدين فرعيين فقط من أبعاد النمو الاحتوائي، تمثلت بـ (الفقر وعدم المساواة، والبنية التحتية الرئيسيّة)، واستطاع أن يفسر هذا العامل ما نسبته 16.279% من مجموع التباين الكلي، وتشبعت فيه 3 مؤشرات فرعيّة. **العامل الثّالث:** يُلاحظ أنّه يفسر ما نسبته 15.334% من مجموع التباين الكلي، وهو خاص بالأبعاد الفرعية التالية (الحصول على التعليم والصحة، البنية التحتية الرئيسيّة، والنمو الاقتصادي والعمالة)، والبعد الرئيس (شبكات الأمان الاجتماعي)، إذ تشبعت فيه 4 مؤشرات فرعيّة. أما **العامل الرّابع** فهو لا يختلف عن العامل الثّالث في درجة الأهمية، وذلك لتقارب نسبة التباين، إذ استطاع أنّ يفسر ما نسبته 15.110% من مجموع التباين الكلي، وضم هذا العامل الأبعاد الفرعية التالية (الحصول على منافع وخدمات البنية الأساسيّة، البنية التحتية الرئيسيّة، والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص) والبعد الرئيس (شبكات الأمان الاجتماعي)، وتشبعت فيه 7 مؤشرات فرعيّة.

بناءً على ما سبق، يُلاحظ أنّ العوامل الأربعة استطاعت تضمين كافة الأبعاد الرئيسة للنمو الاحتوائي، بنسبة مساهمة كليّة (نسبة التباين التجميعي) وصلت إلى 87.930%.

الجدول رقم (5): Rotated Component Matrix

Component				
4	3	2	1	
.030	-.047	.003	**.942**	نسبة الانفاق على الصحة من إجمالي الانفاق الحكومي

دليل الفوارق بين الجنسين	**.905**	.021	-.094	-.179
نسبة السكان المستخدمين لمصادر صرف صحي محسنة (إجمالي عدد السكان)	-.848	.018	.233	**.412**
الاستقرار السياسي وغياب العنف	**.831**	-.131	-.382	-.321
الانفتاح التجاري	**.803**	.110	-.433	-.156
ضبط الفساد	**.788**	-.109	-.381	-.234
سيادة القانون	**.787**	.097	-.386	-.360
عدد مشتركي الهواتف النقالة لكل 100 شخص	-.785	.150	.352	**.469**
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (حصة الفرد)	**.779**	.407	-.352	-.233
المساواة النوعية في الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي	-.736	.153	.257	**.594**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**.706**	.538	-.326	-.259
الحماية الاجتماعيّة وتصنيف العمالة	-.662	-.241	.149	**.481**
إبداء الرأي والمساءلة	**.651**	.013	-.163	-.631
التكافؤ النوعي في المشاركة في قوة العمل	.111	-.894	-.160	**.356**
نسبة الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص لكل 100 عامل بأجر (اجمالي العاملين)	**.341**	-.833	-.002	-.213
متوسط سنوات الدراسة	.156	**.808**	-.065	.482
متوسط استهلاك الكهرباء للفرد (kilowatt/hours)	.536	**.716**	-.312	.215
دليل التنمية البشرية	.504	**.602**	-.326	.000
نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الانفاق الحكومي	-.074	-.068	**.797**	.331
نسبة الطرق المعبدة (مئوية من إجمالي الطرق)	-.521	.106	**.700**	-.052
نسبة الإنفاق على الضمان والرعاية الاجتماعيّة من إجمالي الانفاق الحكومي	-.463	-.215	**.699**	.356
البطالة (بالمئة)	-.639	-.213	**.652**	.048
نسبة السكان المستخدمين لمصادر مياه شرب محسنة (إجمالي عدد السكان)	-.344	.173	.154	**.853**
نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان	-.224	.370	.473	**.685**

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات SPSS25

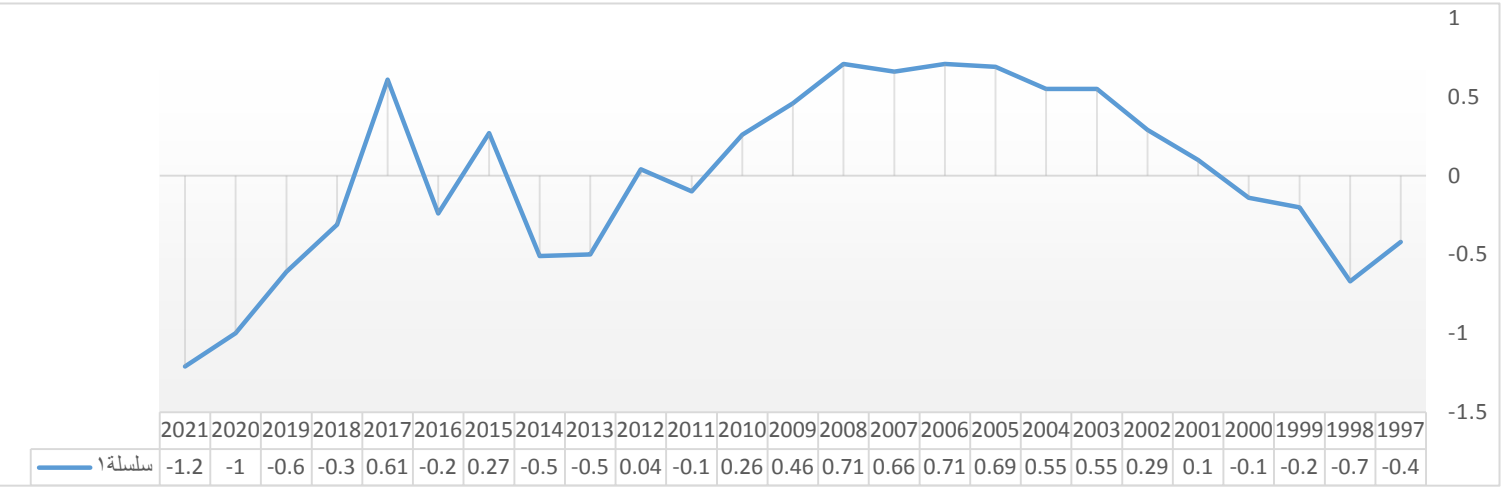
7.8. حساب وتفسير مؤشر النمو الاحتوائي:

لبناء الأوزان الترجيحيّة تمّ التعامل مع مصفوفة معاملات العوامل بعد التدوير، وبالتالي تمّ تجميع العوامل لتكوين المؤشر المركب عن طريق وزن كل عامل باستخدام نسبة التباين المفسرة في مجموعة البيانات بالنسبة للتباين الكلى المفسر، وفق ما يلي:

العامل	نسبة التباين المفسرة للعامل إلى التباين الكلي	الوزن التّرجيحي
F1	87.930 /41.207	0.469
F2	87.930 /16.279	0.185
F3	87.930 /15.334	0.174
F4	87.930 /15.110	0.172

بعد الحصول على الوزن التّرجيحي لكل عامل، تمّ استخدام طريقة التجميع الإضافي Additive Aggregation في صورة مجموع المؤشرات الفرعية التي تمّ تطبيعها كلٌ مضروب في الوزن الذي تم تحديده في الخطوة السابقة، وفق المعادلة التالية: $IG = \sum_{q=1}^{Q} w_q I_q$ ، حيث w_q الوزن الخاص بالمؤشر الفرعي q و Iq هي القيمة المطبعة للمؤشر

q و IG هو المؤشر المركب. بناءً على ما سبق، تمّ حساب قيمة مؤشر النمو الاحتوائي في سوريّة خلال الفترة (1997-2021)، والشكل رقم (2) يبين مسار النمو الاحتوائي السوري. حيث يظهر أن مؤشر النمو الاحتوائي خلال الفترة المدروسة عرف أداءً سلبياً خلال الفترة (1997-2000)، ليشهد تحسناً ملحوظاً خلال الفترة (2001-2010)، إلا أنّه ما لبث أنّ عاد للانخفاض مجدداً في بداية عام 2011، وهي الفترة التي اندلعت فيها الحرب في سوريّة، والتي أحدثت تحولاً هيكليّاً في مؤشراتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وضاعفت من حجم الضغوط على مستوى المعيشة، إضافةً لتأثر الاقتصاد السّوري في العقوبات الاقتصاديّة التي فرضها كلاً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركيّة،



	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997
سلسلة١	-1.2	-1	-0.6	-0.3	0.61	-0.2	0.27	-0.5	-0.5	0.04	-0.1	0.26	0.46	0.71	0.66	0.71	0.69	0.55	0.55	0.29	0.1	-0.1	-0.2	-0.7	-0.4

مما أثر سلباً على كافة القطاعات الاقتصاديّة، الأمر الذي انعكس على احتوائيّة الاقتصاد السّوري، حيث شهد قيماً متذبذبة خلال الفترة (2012-2021)، ليسجل (1.21-) وهي أدنى قيمة له في عام 2021.

الشكل رقم (2): الرسم البياني لمؤشر النمو الاحتوائي في سوريّة

ولمزيد من التوضيح حول تطوّر مسار النمو الاحتوائي في سوريّة خلال الفترة (1997–2021)، تمّ تحليل مؤشر النمو الاحتوائي في كل فترة زمنيّة على حدة.

<u>الفترة (1997–2000):</u> شهد النمو الاحتوائي السّوري خلال الفترة (1997-2000) أداءً سلبياً بوسطي (0.357-)، متأثراً بالعديد من العوامل لعل أهمّها كان تراجع الإنتاج الزراعي، وانخفاض أسعار النفط، إضافةً لاتباع الحكومة السوريّة آنذاك سياسة ماليّة تقشفيّة، وبشكل خاص على قطاعي التعليم والصحة، إذ انخفضت نسب الانفاق الحكومي على التعليم والصحة بمعدل (3.35-) % و (16.18-) % على الترتيب [21]. كما شهدت تلك الفترة انخفاضاً في استثمارات القطاع الخاص وغياب استراتيجيّة تنميّة موجّهة نحو النمو. علاوةً على ذلك، أسهم تخفيض الاعتمادات المخصصة للاستثمار، وتراجع معدلات تنفيذ المشاريع الاستثماريّة المقررة، بشكل سلبي على مؤشرات الاقتصاد السّوري [22]. يضاف إليها استمرار ضعف القطاع العام الاقتصادي، وانتشار الفساد في المؤسسات العامة، حيث انخفضت مؤشرات الحوكمة المتمثلة بـ (إبداء الرأي والمساءلة، وضبط الفساد) بمعدل (54.42-) % و(23.65-) % على الترتيب. كما أدى ارتفاع مستوى دليل الفوارق بين الجنسين من (0.636) عام 1997 إلى (0.666) عام 2000 إلى عدم السماح بتطبيق التنمية المتوازنة والعادلة بين المناطق، ويعود ذلك الارتفاع في سوريّة وكذلك في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاقتصادات الناشئة جزئياً إلى الاختلالات في سوق العمل [18]. إذ تمّ تفسير هذه الفوارق بارتفاع مستوى البطالة بين الخريجين المهرة، فضلاً عن انخفاض الإنتاجيّة نتيجةً لتدخل الدولة الكبير في الاقتصاد وارتفاع مستوى الفقر في بعض المناطق. إضافةً لما سبق، شهدت مؤشرات شبكات الأمان الاجتماعي

المتمثلة بـ (الحماية الاجتماعيّة وتصنيف العمالة، ونسبة الإنفاق على الضمان والرعاية الاجتماعيّة من إجمالي الانفاق الحكومي) انخفاضاً بنسبة (1.87-) % و (13.49) % على الترتيب خلال الفترة ذاتها [23].

استناداً للأداء السّلبي للنمو الاحتوائي بأبعاده المختلفة، يمكن القول أنّ النمو لم يكن احتوائياً خلال تلك الفترة، مما أدى إلى زيادة عدم المساواة، والفوارق بين فئات المجتمع، وزيادة معدل البطالة بين الشباب، وركود معدلات الاستثمار في القطاع الخاص، والإقصاء الاجتماعي. الأمر الذي دفع الحكومة السوريّة خلال العقد الأوّل من القرن العشرين إلى اتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصاديّة، بهدف تحفيز النمو وتجاوز العقبات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي عانت منها سوريّة.

<u>الفترة (2001–2010)</u>: حققت سورية خلال الفترة (2001-2010) معدل نمو اقتصادي جيد وصل إلى (5.19%) عام 2010، وصنّفت ضمن الدول التي سجلت أعلى معدلات النمو الاقتصادي على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نظراً لما اتسمت به من استقرار سياسي واقتصادي، إضافة إلى وجود إمكانيّات اقتصاديّة كامنة متعددة في شتى المجالات [24]. إذ ترافقت التغيّرات الحكوميّة في تلك الفترة مع الانتقال من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة اقتصاد السوق الاجتماعي، ومن مرحلة التخطيط المركزي إلى مرحلة التخطيط التأشيري وبخاصة في الخطة الخمسيّة العاشرة، إضافة إلى زيادة وتفعيل دور القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واستقرار سعر صرف الليرة السورية تجاه العملات الأخرى [25]. حيث تمّ اتخاذ عدة تدابير هامة من بينها تشجيع الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي، تبسيط نظام سعر الصرف، وإصلاح القطاع المصرفي والمالي، وقد شملت هذه الإصلاحات: 1) تمديد فترة الإعفاء الضريبي الخاصة بالاستثمارات المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم 10، وذلك لفترة قصوى مدتها 13 سنة، 2) السماح لغير السوريين بتملك الأراضي والأبنية، و3) السماح لمؤسسات الأعمال بصرف النقد الأجنبي بسعر السوق الحرة، والاحتفاظ بجميع عائدات التصدير من النقد الأجنبي، وفتح حسابات ودائع بالنقد الأجنبي [26]. أمّا في الميدان المصرفي، فقد تمّ اعتماد سلسلة من سياسات التحرير والإصلاح الرئيسة، فقد أقر مجلس الوزراء الاستراتيجية العامة للعمل المصرفي للسنوات 2001–2005، الهادفة إلى تطوير القطاع المصرفي والأنظمة المصرفية من خلال: تأسيس مصارف خاصة أو مشتركة، سوق لتداول الأسهم المالية، قانون سرية المصارف، وقانون النقد والتسليف. ففي عام 2000، صدر قانون جديد يسمح للمصارف الأجنبية بإنشاء فروع لها في المناطق الحرة، مما شجع عدة مصارف لبنانية على فتح فروع وتقديم الخدمات المصرفية، كما صدر عام 2001 القانون رقم 28 القاضي بتنظيم الجهاز المصرفي، الذي يسمح بإنشاء مصارف خاصة إما على شكل شركات مساهمة خاصة أو على شكل شراكة بين الحكومة (مع حصة قصوى قدرها 25%) والقطاع الخاص. وبهدف تقديم حوافز إضافية لاستخدام الجهاز المصرفي وخدماته، أصدرت السلطات أيضا قانون السرية المصرفية الذي أصبح نافذاً في نيسان 2001. بالإضافة إلى ذلك، قدمت السلطات مشروع قانون جديد يتعلق بالنقد والتسليف وبمصرف سوريا المركزي [25]، [26]. كما اعتمدت سوريّة سياسة اجتماعيّة تعزز الشموليّة ومجانية التعليم والصحة، ومزايا متعددة للأسر المحتاجة، إذ شهدت نسب الانفاق الحكومي على التعليم والصحة ارتفاعاً خلال هذه الفترة لتسجل عام 2010 زيادة بمعدل (41.98) % و (5.37) % على الترتيب مقارنةً بعام 2000 [21]. علاوةً على ذلك، سعت الحكومة السوريّة إلى الحفاظ على أسعار منخفضة للمواد الغذائية الأساسيّة، من خلال الدعم المباشر للمنتجين أو الدعم غير المباشر للمستهلكين. كما قامت بتطوير إمكانيّة الوصول إلى مكونات البنية التحتيّة الأساسيّة مثل مياه الشرب والكهرباء، إذ شهد عدد السكان المستخدمين لمصادر مياه شرب محسنة والصرف صحي المحسنة تزايداً خلال هذه الفترة ليسجل عام 2010 ارتفاعاً بمعدل (1.48)

% و (3.02) % على الترتيب مقارنةً بعام 2000 [27]. إضافةً لدعم الخدمات العامة الأساسيّة، إذ ارتفع متوسط سنوات الدّراسة المتوقع ونسبة المساواة النوعية في الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي ونسبة الطرق المعبدة بمعدل (34.04) %، (19.55) %، (28.70) % على الترتيب مقارنةً بعام 2000 الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي في الحد من الفقر. نتيجةً لذلك، استفادت معظم الأسر السوريّة من النمو الاقتصادي، بما في ذلك الأسر الأكثر فقراً، التي شهدت نمو استهلاكها بوتيرة أسرع من الشرائح الأكثر غنى [27]. أمّا على صعيد دعم المرأة في الخطط القطاعيّة، فقد صدر المرسومين التشريعيين رقم 53 و330 لعام 2002، القاضيان بإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذي ترتب على أثرهما زيادة الاعتمادات المخصصة لوحدات المرأة في بعض المؤسسات مثل: هيئة تخطيط الدولة، ولجان المرأة في بعض النقابات، والبرامج الخاصة بتقليص الفجوة بين الجنسين، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على دليل التنمية البشرية ونسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان، حيث شهدت ارتفاعات متتالية خلال الفترة (2001-2010)، لتسجل عام 2010 ارتفاعاً بمعدل (11.07) % و (19.23) % على الترتيب مقارنةً بعام 2000 [28].

استناداً للأداء الإيجابي للنمو الاحتوائي بأبعاده المختلفة، يمكن القول أنّ النمو استطاع أنّ يكون احتوائياً خلال تلك الفترة، إذ حققت الإنجازات الاقتصاديّة المذكورة سابقاً آثاراً اجتماعية إيجابية، إذ ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (30.77) % مقارنةً بعام 2000، وتمّ خفض معدل البطالة من (12%) إلى (6%) عن طريق إيجاد (218) ألف فرصة عمل سنوياً، وتخفيف حدة الفقر من (11.4%) إلى (8.7%) (UNDB, 2018). مما أدى إلى انخفاض عدم المساواة، والفوارق بين فئات المجتمع، وانخفاض معدل البطالة بين الشباب، وارتفاع معدل دليل التنمية البشريّة.

<u>الفترة (2011–2021):</u> عُدّ الاقتصاد السّوري قبل عام 2011 اقتصاداً صحيّاً، تميّز ببيئة مستقرة نسبياً شهدت ارتفاعاً لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، استقرار سعر الصرف بحوالي 50 ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي، إضافةً لمعدل تضخم مستقر بحوالي 4.5%. إلّا أنّه نتيجة للحرب التي ألقت بظلالها على الاقتصادي السّوري منذ عام 2011، والتي أحدثت تغيّرات جوهريّة في الأهمية النسبيّة للقطاعات الاقتصاديّة، علاوةً على تأثر الاقتصاد السّوري بمجموعة متنوعة من الصّدمات، بما في ذلك العقوبات الاقتصاديّة من قبل الولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد الأوروبي، جائحة كورونا، الجفاف الشديد، تعمق الأزمة الاقتصاديّة في لبنان وتركيا المجاورتين، والعواقب الاقتصاديّة للحرب في أوكرانيا وما يرتبط بها من عقوبات، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الحياة الاقتصاديّة في سوريّة. وشهد مؤشر النمو الاحتوائي خلال الفترة (2011-2016) تقلباً واضحاً في قيمه، وسجل وسطي (0.17-) متأثراً بالعديد من العوامل لعل أهمّها كان: **1**– تتالي هبوط نسب مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011-2016) ليسجل انخفاضاً بمعدل (12.50) % بين عامي 2011 و 2016، نتيجةً لاستنزافه الكبير الناجم عن زيادة معدل النمو السكاني وما رافقه من آثار سلبيّة ناجمة عن استهداف البنى التحتيّة، وأقنية الري، وخطوط نقل الطاقة، وهجرة الأيدي العاملة في الزراعة، وتوقف المؤسسات الاقتصاديّة والعلمية التي تُعنى بالقطاع الزراعي، إضافةً لإغلاق المعابر الحدوديّة الأمر الذي شكّل عائقاً أمام إمكانيّة تصدير المنتجات الزراعيّة. 2–انخفاض نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من (20%) عام 2011 إلى (9.03%) عام 2016، يعزى ذلك إلى العديد من العوامل منها: توقف العديد من المصانع والمعامل التابعة للقطاع الخاص في المدن الرئيسيّة كحلب، وحمص، وريف دمشق وغيرها من المحافظات نتيجةً للتخريب والسرقة، هروب رأس المال الخاص، الأضرار بالبنيّة

التحتيّة، هجرة العمالة، وارتفاع أسعار المحروقات وعدم توفرها، إضافة إلى العقوبات الاقتصاديّة الجائرة على استيراد وتصدير النفط والغاز من سورية وإليها [29].

إضافةً لما سبق، شهدت معدلات البطالة ارتفاعاً ملحوظاً من 14.9% عام 2011 إلى حوالي 26.2% عام 2016، نتيجةً لاتساع رقعة الحرب وما نجم عنها من تدمير وتخريب للمنشآت الاقتصاديّة والخدميّة العامة والخاصة، وكذلك المرافق والبنى التحتيّة، ونزوح داخلي وهجرة خارجية لرجال الاعمال والفنيين والكفاءات العلميّة والمهنيّة. علاوةً على ما سبق، ارتفع عدد طالبي العمل من غير العاملين سابقاً من ربات المنازل والطلاب وحتى من الأفراد خارج قوة العمل (الأطفال دون 15 سنة وكبار السن والمتقاعدين) لتأمين سبل العيش نظراً للارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة، حيث سجل مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعاً كبيراً بنسبة (523.66) %. أضف على ذلك، تضاعف نسبة عمالة الأطفال من 10% عام 2011 إلى 20% عام 2016 بسبب تسربهم من المدارس وانخراطهم في العمل من أجل تأمين جزء من احتياجات أسرهم، مما انعكس سلباً على متوسط سنوات الدراسة، إذ انخفض بنسبة (19.05) % خلال الفترة ذاتها [28]. أمّا في عام 2017، فقد شهدت مؤشرات الاقتصاد السوري تحسناً تدريجياً بعد التوسع في المناطق الآمنة وبسط الاستقرار في العديد من المحافظات من بينها حلب والحسكة ودير الزور، الأمر الذي أدى إلى عودة العديد من الفعاليات الاقتصاديّة إلى العمل بعد توقف دام عدة سنوات. إذ بلغ عدد المنشآت في المناطق الصناعيّة حوالي 14 ألف منشأة، إضافةً لإطلاق 17 منطقة للصناعات الحرفية والمحلية [28]. كما سعت الحكومة السوريّة إلى دعم القطاع الزراعي، وفق العديد من الإجراءات الاصلاحيّة، من بينها إصدار القانون رقم /8/ لعام 2017 القاضي بإعفاء منشآت المداجن والمباقر من ضريبة الدخل، كما تمّ رصد اعتمادات مفتوحة لهذا القطاع وتشجيع القروض الممنوحة له، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على انتاج القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إذ ارتفع بنسبة 5% مقارنة بعام 2016 [21]. وعلى الصعيد الاجتماعي، فقد عمدت الحكومة إلى زيادة الدعم الموجه نحو قطاعي التعليم والصحة، وذلك من خلال زيادة الانفاق الحكومي المخصص لهما، إذ ارتفعت نسبة الانفاق على التعليم والصحة بنسبة (275.78%) و(29.18%) على الترتيب مقارنةً بعام 2016. كما ارتفع معدل المساواة النوعيّة في الحصول على التعليم والتكافؤ النوعي في المشاركة في قوة العمل بنسبة (3.1%) و(0.76%) على الترتيب مقارنةً عام 2016، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على معدل الوصول إلى العمل ودليل التنمية البشرية، إذ انخفض معدل البطالة بنسبة (9.7%) بينما ارتفع دليل التنمية البشرية بنسبة (5.03%) مقارنةً بالعام نفسه [28]، [21]. **بناءً على ما سبق، شهد مؤشر النمو الاحتوائي ارتفاعاً من (0.24-) عام 2016 إلى (0.61) عام 2017، وعليه يمكن أنّ يوصف الاقتصاد السوري خلال عام 2017 بالاحتوائي نتيجةً لقدرته على تحقيق مستويات مقبولة بأبعاده المختلفة.**

خلال الفترة (2018-2021)، شهد مؤشر النمو الاحتوائي هبوطاً حاداً في قيمه إذ انخفض من (0.61) عام 2017 إلى (1.21-) عام 2021، وسجل وسطي (0.78-) متأثراً بالعديد من العوامل لعل أهمّها كان [21]، [30]: **1-** تدهور قدرة المؤسسات في القطاعين العام والخاص على الصمود، مما قلل من فعاليّة سياسات التخفيف التي وُضِعت للتعامل مع تأثير الحرب على سورية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض القدرة على ضبط الفساد، إذ شهد مؤشر (ضبط الفساد) انخفاضاً كبيراً خلال الفترة (2018-2021) ليسجل عام 2021 هبوطاً بنسبة (80-) مقارنةً بعام 2017. مما سبب بضياع الفرص الاقتصاديّة، ونقص التمويل اللازم للبرامج الاجتماعيّة والصحيّة المعنية، إذ انخفضت الاعتمادات المقدرة لقطاعي التعليم والصحة بنسبة (72.4-)، (63.3-) على الترتيب مقارنةً بعام 2017؛ كما شهد الإنفاق على الضمان والرعاية الاجتماعيّة تراجعاً مطّرداً إذ انخفض من (5.88%) عام 2017 إلى (2.49%) عام 2021، ليسجل

انخفاضاً بنسبة (57.74-). **2**- توقف خط الائتمان بين سورية وإيران في 20 تشرين الأول 2018، لتشهد سورية منذ ذلك التاريخ أزمات نفطيّة خانقة، تبعتها حزمة إجراءات تقشفيّة، وزيادة كبيرة في أسعار المشتقات النفطيّة، **3**- الأزمة المصرفيّة لبنانيّة والتي حجزت أرصدة العملة الأجنبيّة لعدد كبير من رجال الأعمال السوريين، كما أدت الأزمة المالية في لبنان والتشديد على المصارف اللبنانيّة وعلى الحدود اللبنانيّة مع سورية إلى تضييق المجال أمام سوق الصرف السوريّة، وتخفيض القدرة على توريد مواد المحروقات والسلع الأساسيّة؛ ما فرض ضغوطاً متزايدة على الليرة السوريّة، وحصول نقص في بعض السلع في الأسواق السوريّة.

بشكل عام، يُلاحظ أنّ الاقتصاد السّوري خلال الفترة (2011-2021) كان يعاني من اختلالات هيكليّة جوهريّة زادت من اعتماده على القطاعات الريعيّة بدلاً من القطاعات الربحيّة. وبسبب ضعف كفاءة مؤسساته وإدارتها، تدنت معدلات نموه الكليّة والقطاعيّة وتراجعت الكفاية الحديّة لرأس المال وتراجعت إنتاجيّة العمل في مجمل القطاعات. وفي الوقت نفسه، فشل نموذج النمو السّوري في مساعدة بعض الفئات الأكثر ضعفاً على الخروج من مكامن الفقر، وينبع هذا الوضع جزئياً من عدم القدرة على تبني سياسات خاصة لمعالجة الأزمات والخروج منها، إضافةً لعدم القدرة على استغلال الموارد المتوفرة في تحقيق أهداف التنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. كما أنّ البلاد لم تعمل على إنشاء المؤسسات اللازمة للتوزيع العادل لفوائد النمو، وهو ما يمكن تفسيره إلى حد كبير بأوجه القصور الملحوظة في أسواق السلع والعمل، فضلاً عن نقاط الضعف التي تعيب النظام المصرفي.

الاستنتاجات و التوصيات:

تمّ حساب مؤشر النمو الاحتوائي بالاعتماد على الأبعاد الرئيسة المستخدمة من قبل بنك التنمية الآسيوي، كما تمّ إضافة المؤشر البيئي استناداً إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، بواسطة طريقة تحليل المكون الرئيسي (PCA)، وذلك باستخدام سلسلة بيانات سنويّة خلال الفترة (1997-2021)، وأظهر مؤشر النمو الاحتوائي في سوريّة:

1- خلال الفترة (1997-2000) شهد أداءً سلبياً بوسطي (0.357-)، متأثراً بالعديد من العوامل لعل أهمّها كان تراجع الإنتاج الزراعي، وانخفاض أسعار النفط، إضافةً لاتباع الحكومة السوريّة آنذاك سياسة ماليّة تقشفيّة.

2- خلال الفترة (2001-2010) اتسم مؤشر النمو الاحتوائي بأبعاده المختلفة بالأداء الإيجابي، إذ يمكن القول أنّ النمو استطاع أنّ يكون احتوائياً خلال تلك الفترة، والذي ساهم إلى حد كبير في انخفاض عدم المساواة، والفوارق بين الفئات الاجتماعيّة، وانخفاض معدل البطالة بين الشباب، وارتفاع معدل دليل التنمية البشريّة.

3- خلال الفترة (2011-2021) شهد تقلباً واضحاً في قيمه، ليطغى عليه الأداء السلبي، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الاختلالات الهيكليّة في الاقتصاد السّوري نتيجة لتعرضه للعديد من الصدمات لعل أهمّها الحرب على سوريّة، العقوبات الاقتصاديّة من قبل الولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد الأوروبي، جائحة كورونا، الجفاف الشديد، تعمّق الأزمة الاقتصاديّة في لبنان وتركيا المجاورتين، والعواقب الاقتصاديّة للحرب في أوكرانيا وما يرتبط بها من عقوبات.

التوصيات:

بناءً على النتائج المتحصل عليها، يوصي البحث بما يلي:

- إجراء جملة من الإصلاحات الضروريّة للخروج من آثار الحرب والصدمات الاقتصاديّة، وذلك من خلال تحسين البنى التحتيّة اللوجستيّة والتكنولوجيّة، واتباع الحكومة سياسة ماليّة توسعيّة هادفة وبشكل خاص زيادة الدعم الموجّه نحو قطاعي التعليم والصحة.

- تقليل القيود التنظيميّة والإداريّة، بما في ذلك العديد من التراخيص والتفويضات الإداريّة، وقيود التسعير والقيود المفروضة على المنافسة في بعض القطاعات.
- ينبغي للسياسات العامة المستقبليّة أن تركز على تشجيع ريادة الأعمال لدى الشباب وتحسين بيئة العمل لتعزيز الاستثمار الخاص باعتباره مفتاح النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

References:

1- Sugden, C. (2012). Is Growth in Asia and the Pacific Inclusive?, ADB Economics ,Working Paper Series, No317.
2- Anand, R; Mishra, S and Peiris, S. (2013). Inclusive Growth: Measurement and Determinants, IMF Working Paper, PP, 2- 26
3- Cingano, F. (2014). Trends in Income Inequality and its Impact on Economic Growth, OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 163 .
4- UNCTAD's inclusive growth index underscores need to move beyond GDP (2023)
5- World Bank, Economic Monitor: Lost Generation of Syrians (2022).
6- Barnata, N; MacFeely, S; Cantu, F and Peltola, A. (2023). Compiling an inclusive growth index: Methodological challenges, considerations and conclusions, Statistical Journal of the IAOS 39, 699–719.
7- Schuhmann, S and Dörffel, C. (2022). What is Inclusive Development? Introducing the Multidimensional Inclusiveness Index, Social Indicators Research, 162:1117–1148.
8- Ofori, I and Asongu, S. (2021). ICT Diffusion, Foreign Direct Investment and Inclusive Growth in SubSaharan Africa, European Xtramile Centre of African Studies Working Paper, PP, 1-32.
9- Courtney, M. G. R. (2013). Determining the number of factors to retain in EFA: Using the SPSS R-menu v2.0 to make more judicious estimations, Practical Assessment, Research & Evaluation, 18(8), 1-14.
10- Kaiser, H. (1974). An Index of Factorial Simplicity, Psychometrika, Vol. 39, No. 1, 31-36.
11- Green, S. B; Thompson, M. S; Levy, R and Lo, W. (2015). Type I and Type II error rates and overall accuracy of the revised parallel analysis method for determining the number of factors, Educational and Psychological Measurement, 75(3), 428-457.
12- Bartlett, M. S. (1937). Properties of sufficiency and statistical tests, Proceedings of the Royal Statistical Society, Series a 160, 268–282.
13- Kuznets,S. (1955).Economic Growth and Income Inequality, The American Economic Review,vol.45, pp.1-28.
14- Ranieri, R and Ramos, R. (2013). Inclusive Growth: Building up a Concept, International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG), United Nations Development Programme.
15- Ravallion, M. (2018). Inequality and globalization: A review essay. Journal of Economic Literature, 56(2), pp, 620-42.
16- Adedeji, A and Oyinlola, M. (2017). Human capital, financial sector development and inclusive growth in sub-Saharan Africa, Econ Change Restruct, PP, 1-24.
17- Arezki, R; Pattillo, C; Quintyn, M and Zhu, M. (2012). Commodity Price Volatility and Inclusive Growth in Low-Income Countries, (International Monetary Fund).

18- Hoeller, P., Joumard, I., Pisu, M., and Bloch, D. (2012). Less Income Inequality and More Growth – are they Compatible? Part 1. Mapping Income Inequality across the OECD.
19- OECD. 2014. Making Inclusive Growth Happen: The Role of Institutions. In All on Board: Making Inclusive Growth Happen (chapter 4). Paris: OECD.
20- Samans, R; Blanke, J; Corrigan, G and Drzeniek, M. (2015). The Inclusive Growth and Development Report, World Economic Forum .
21- Statistical collection of the Syrian Central Bureau of Statistics, database.
22- FAO. (2003). Syrian agriculture at the crossroads, (Rome, Italy: Information Division, FAO.
23- Syrian Ministry of Finance database.
24- UNDP, Contribution to the (2015) United Nations Economic and Social Council (ECOSOC) Integration Segment.
25- Al-Kafri, Mustafa. (2022). Economic Harvest in Syria during the First Decade of the Twenty-First Century 2000-2010, Issue No. 7161. (In Arabic)
26- Al-Saidi, Nasser. (2002). Financial sector reform in Syria/the factor of modernization and economic growth, symposium (15), Syrian Economic Sciences Association. (In Arabic)
27- World Bank, Economic Monitor: Lost Generation of Syrians, 2022.
28- Job Opportunities and Livelihoods Report in Syria (UNDP), Syrian Economic Sciences Association.(2018) ،
29- Report on the effects of the crisis on the Syrian economy. Damascus Center for Research and Studies. Damascus Syria. (2018). (In Arabic)
30- World Bank, Economic Monitor: Lost Generation of Syrians, 2022.

ملحق رقم (1) مصفوفة الارتباط بين المتغيّرات

		متوسط سنوات الدراسة	دخل الفصيلة الشريرة	دخل الفوارق بين الجنسين	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	البطالة (بالمئة)	نسبة الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص لكل 100 عامل مأجر (إجمالي العاملين)	الانفتاح التجاري	متوسط استهلاك الكهرباء للفرد (kilowatt/hours)	نسبة الطرق المعبدة (مئوية من إجمالي الطرق)	عدد مشتركي الهواتف النقالة لكل 100 شخص	نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الانفاق الحكومي	نسبة الانفاق على الصحة من إجمالي الانفاق الحكومي	نسبة السكان المستخدمين لمصادر مياه شرب محسنة (إجمالي عدد السكان)	نسبة السكان المستخدمين لمصادر صرف صحي محسنة (إجمالي عدد السكان)	المساواة النوعية في الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي	الشكاوى النوعي في المشاركة في قوة العمل	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان	الحمايه الاجتماعيه وتصنيف العماله	نسبة الانفاق على الضمان والرعايه الاجتماعيه من إجمالي الانفاق الحكومي
Correlation	متوسط سنوات الدراسة	1.000	.614	.095	.428	-.249-	-.710-	.112	.763	-.070-	.184	-.015-	.168	.525	.041	.277	-.582-	.531	-.156-	-.089-
	دخل الفصيلة الشريرة	.614	1.000	.560	.740	-.595-	-.193-	.557	.754	-.514-	-.449-	-.342-	.435	-.150-	-.487-	-.383-	-.460-	-.068-	-.579-	-.544-
	دخل الفوارق بين الجنسين	.095	.560	1.000	.674	-.641-	.388	.780	.455	-.487-	-.837-	-.289-	.845	-.451-	-.863-	-.792-	.014	-.356-	-.686-	-.573-
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	.428	.740	.674	1.000	-.795-	-.177-	.813	.831	-.506-	-.707-	-.414-	.669	-.411-	-.784-	-.680-	-.354-	-.287-	-.793-	-.768-
	البطالة (بالمئة)	-.249-	-.595-	-.641-	-.795-	1.000	-.046-	-.836-	-.669-	.793	.700	.537	-.689-	.385	.663	.610	.102	.402	.486	.816
	نسبة الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص لكل 100 عامل مأجر (إجمالي العاملين)	-.710-	-.193-	.388	-.177-	-.046-	1.000	.199	-.470-	-.268-	-.495-	-.085-	.287	-.474-	-.389-	-.508-	.695	-.506-	-.092-	-.043-
	الانفتاح التجاري	.112	.557	.780	.813	-.836-	.199	1.000	.653	-.660-	-.821-	-.438-	.763	-.486-	-.843-	-.778-	.018	-.421-	-.601-	-.785-
	متوسط استهلاك الكهرباء للفرد (kilowatt/hours)	.763	.754	.455	.831	-.669-	-.470-	.653	1.000	-.399-	-.309-	-.262-	.501	.082	-.446-	-.241-	-.466-	.174	-.457-	-.563-
	نسبة الطرق المعبدة (مئوية من إجمالي الطرق)	-.070-	-.514-	-.487-	-.506-	.793	-.268-	-.660-	-.399-	1.000	.632	.436	-.529-	.335	.545	.541	-.211-	.510	.406	.617
	عدد مشتركي الهواتف النقالة لكل 100 شخص	.184	-.449-	-.837-	-.707-	.700	-.495-	-.821-	-.309-	.632	1.000	.513	-.734-	.734	.955	.981	-.228-	.719	.799	.737
	نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الانفاق الحكومي	-.015-	-.342-	-.289-	-.414-	.537	-.085-	-.438-	-.262-	.436	.513	1.000	-.123-	.352	.425	.466	-.054-	.532	.392	.682
	نسبة الانفاق على الصحة من إجمالي الانفاق الحكومي	.168	.435	.845	.669	-.689-	.287	.763	.501	-.529-	-.734-	-.123-	1.000	-.329-	-.745-	-.669-	.082	-.228-	-.574-	-.439-
	نسبة السكان المستخدمين لمصادر مياه شرب محسنة (إجمالي عدد السكان)	.525	-.150-	-.451-	-.411-	.385	-.474-	-.486-	.082	.335	.734	.352	-.329-	1.000	.641	.814	-.017-	.775	.505	.521
	نسبة السكان المستخدمين لمصادر صرف صحي محسنة (إجمالي عدد السكان)	.041	-.487-	-.863-	-.784-	.663	-.389-	-.843-	-.446-	.545	.955	.425	-.745-	.641	1.000	.947	-.138-	.574	.845	.695
	المساواة النوعية في الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي	.277	-.383-	-.792-	-.680-	.610	-.508-	-.778-	-.241-	.541	.981	.466	-.669-	.814	.947	1.000	-.192-	.738	.805	.691
	الشكاوى النوعي في المشاركة في قوة العمل	-.582-	-.460-	.014	-.354-	.102	.695	.018	-.466-	-.211-	-.228-	-.054-	.082	-.017-	-.138-	-.192-	1.000	-.319-	.078	.066
	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان	.531	-.068-	-.356-	-.287-	.402	-.506-	-.421-	.174	.510	.719	.532	-.228-	.775	.574	.738	-.319-	1.000	.535	.570
	الحمايه الاجتماعيه وتصنيف العماله	-.156-	-.579-	-.686-	-.793-	.486	-.092-	-.601-	-.457-	.406	.799	.392	-.574-	.505	.845	.805	.078	.535	1.000	.577
	نسبة الانفاق على الضمان والرعايه الاجتماعيه من إجمالي الانفاق الحكومي	-.089-	-.544-	-.573-	-.768-	.816	-.043-	-.785-	-.563-	.617	.737	.682	-.439-	.521	.695	.691	.066	.570	.577	1.000
	إبداء الرأي والمساءلة	-.159-	.318	.688	.673	-.577-	.334	.699	.296	-.463-	-.840-	-.386-	.643	-.810-	-.834-	-.876-	-.010-	-.618-	-.701-	-.648-
	ضبط الفساد	-.042-	.428	.746	.702	-.693-	.357	.810	.432	-.642-	-.874-	-.430-	.715	-.515-	-.882-	-.828-	.243	-.578-	-.729-	-.677-
	الاستقرار السياسي وغياب العنف	-.131-	.445	.879	.709	-.795-	.456	.880	.392	-.678-	-.953-	-.458-	.801	-.650-	-.908-	-.912-	.176	-.633-	-.686-	-.760-
	سيادة القانون	.029	.476	.759	.862	-.811-	.203	.879	.569	-.619-	-.903-	-.469-	.746	-.601-	-.913-	-.883-	.051	-.538-	-.779-	-.810-
	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (حصة الفرد)	.335	.772	.788	.948	-.863-	-.004-	.864	.755	-.616-	-.778-	-.409-	.765	-.489-	-.814-	-.735-	-.285-	-.355-	-.728-	-.782-